

أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي

أ:خويلدي السعيد

أستاذ مساعد-أ-

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص:

تسعى الدول النامية لإقامة نظام دولي اقتصادي بديل عن النظام الاقتصادي الدولي السائد باستغلال الأغلبية التي تحوزها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، هذا النظام الاقتصادي الذي هو صنفة الدول الكبرى أثناء فترة هيمنتها على الدول النامية.

إلا أن الواقع يختلف عن هذه الرغبة فرغم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة بواسطة مختلف هياكلها إلا أن المسيطر الحقيقي والمسير الفعلي للنظام الاقتصادي الدولي هو المنظمات الأربعة المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجال المالي والجات في مجال الاستثمار ومنظمة التجارة العالمية في قطاع التجارة.

Abstract:

L'ordre économique international actuel et les règles de droit qui s'y rattachent ont été dans une très large mesure, établis par les pays industrialisés, lorsque les puissances coloniales régnaient en maître absolu dans la majeure partie de ce qui est aujourd'hui le tiers monde.

En conséquence, les règles du droit international servaient surtout les intérêts du monde industrialisé tant dans le domaine économique que politique.

Malgré les efforts de l'ONU, l'ordre économique international repose sur les quatre grandes institutions la BIRD, le FMI, le GATT, et l'OMC.

الكلمات المفتاحية:

النظام الاقتصادي الدولي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، الجات، منظمة التجارة العالمية، الدول النامية، هيئة الأمم المتحدة.

مقدمة :

يقصد بالنظام الاقصادف الدوفف مجموعة القواعد والترتفبات الفف وضعت فف أعقاب الحرب العالمية الفاففة لضبط قواعد السلوك فف العلاقات الاقصادفة الدوففة وذلك قصد ترتفب الأوضاع الاقصادفة فف العالم على نحو معين، وهو مجموعة القواعد القانونية الفف تنظم وتحتفب العلاقات الاقصادفة الدوففة وتحكم مجموعة المؤسسات الفف هدفها المساهمة فف تنمية البلدان النامفة.(1)

ففكون النظام الاقصادف الدوفف من أجهزة تعد بمثابة آفاته فف التفسفر، وتتمثل فف المنظمات الاقصادفة الدوففة والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات والتكتلات الاقصادفة الإقلفمفة، وتبقى المنظمات الاقصادفة هف العمود الفقرف للنظام الاقصادف الدوفف فأنظمتها وآفاتها تؤثر على باقى مكونات هذا النظام، وتقوم بإدارته فف ضوء مجموعة من السفااسات النقدفة والمالفة والتجارفة المؤثرة فف السفااسات الاقصادفة لمعظم دول العالم (2).

وفف أعقاب الحرب العالمية الفاففة اعتمدت الدول سفااسة إبرام معاهدات دوففة جماعفة، تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الدول، وتضع قواعد سلوك الدول فف المسائل المتصلة بالتبادل الاقصادف، وتنشئ فف الوقت نفسه منظمات اقصادفة دوففة متخصصة لمباشرة الإشراف على تطبيق تلك القواعد. وهكذا تم إنشاء صندوق النقد الدوفف الفف يشرف على تنظيم التعاون الدوفف فف مجال السفااسة النقدفة الدوففة، والبنك الدوفف للإنشاء والتعمفر الفف فعنى أساسا بتموفل التنمية فف الدول الفقرفة، ومنظمة التجارة العالمية الفف تسهر على تسهفل التبادل التجاري.

وفف ظل السفاادة الكاملة للنظام الرأسمالف أضحت هذه المنظمات وسفلة للسيطرة والتحكم عن طرفق تحويل المجتمع الدوفف من بناء أفقى تتوزع فف السفاادة بفن الدول إلى بناء هرمف تتقلص فف السفاة الدول لحساب المنظمات الدوففة، ولصالح مجموعة معينة من الدول هف فف الواقع القادرة من خلال إمكاناتها وقدراتها المتنوعة على فرض إرادتها على المجتمع الدوفف من خلال هذه المنظمات.

ولقد ولدت هذه المنظمات فف ظل النظام الرأسمالف لتدعفم السفاة الاقصادفة فف مواجهة السفاة السفااسفة، واتخذت فف بدافها شكل اتحادات وتجمعات دوففة، ثم تحولت بعد ذلك إلى منظمات دوففة متخصصة بعد سيطرة الحكومات عليها لمصلحة دعم الاقصاد الرأسمالف.(3)

وقد تم تحديث وتنظيم كامل لهذه المنظمات بعد الحرب العالمية الفاففة، وذلك للحاجة الملحة لتدعفم النظام الرأسمالف الحر الموجه فف العالم، وفرض سيطرة الدول الكبرى من خلال أدوات مختلفة عن الاستعمار فف الفترات السابقة.

وقد كانت وسفلتها فف ذلك المنظمات الدوففة الاقصادفة الفف توجه الاقصاد العالمي وتلزم بقراراتها دول العالم بكاملها.

وهكذا كان لدورها المؤثر فف النظام الاقصادف الدوفف، أهمية كبفرة فرضت التعرض لدراسة دورها فف البناء الاقصادف الدوفف.

وسوف نعرض لأهم هذه المنظمات الدولية الاقتصادية التي تحاول أن ترسي قواعد النظام الاقتصادي الدولي بدلا عن منظمة الأمم المتحدة التي يفترض أن تكون هي المؤهلة للقيام بهذه المهمة وذلك من خلال أربعة مطالب كما يلي وهي:

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي (FMI)

المطلب الثالث: الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (GATT)

المطلب الرابع: منظمة التجارة العالمية (OMC)

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)

أسفر المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في " برينتون وودز " عام 1944 عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي. وتم إقرار هذه الاتفاقية رسميا في 27 ديسمبر 1945 ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية وصل في 15 أبريل 1948. ومقر البنك مدينة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبمميزات مستقلة.

وكان إنشاء البنك لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
- 2- الحث على تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.
- 3- تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.
- 4- التنسيق بين القروض التي يضمنها أو يقدمها وبين القروض الدولية في المجالات الأخرى. ويمارس البنك عملياته مع مراعاة تأثير الاستثمار الدولي على الأحوال الاقتصادية في أقاليم الدول الأعضاء.
- 5- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.
- 6- فض المنازعات المالية بين الدول، فقد تدخل البنك مثلا في الخلافات التي نشأت عن تأمين قناة السويس إذا استطاع أن يتفاوض في تسويتين ماليتين بخصوص التعويضات الواجب دفعها إلى شركة قناة السويس، والمشكلات التي ترتبت على العدوان الثلاثي بين مصر وانجلترا، كما تدخل في النزاع الذي نشب بين الهند وباكستان عام 1960م بخصوص مياه حوض نهر السند.

7- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية، ولذلك أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955م مستهدفا توفير خدمات التدريب لكبار موظفي الحكومة في البلدان النامية على إدارة التنمية الاقتصادية.

ومنذ العقد السادس من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي: البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول الآخذة في النمو.

وإن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي الذي أنشئ عام 1944م يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية.

أما مؤسسة التمويل الدولية التي أنشئت عام 1956م فإن مهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها.⁽⁴⁾

بينما الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست عام 1960 هدفتها تقديم القروض ولكن للدول الأكثر فقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة، وهذه الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 625 دولار في السنة حسب عام 1978م، وينطبق هذا على أكثر من 50 دولة نامية أما عن العضوية والتصويت داخل البنك الدولي فقد جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تفقد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي حتى سنة 2000 186 عضو وبلغ عدد أعضاء المؤسسة المالية الدولية 182 عضوا أما أعضاء الهيئة الدولية للتنمية فبلغ 169 عضو.

أما عن التصويت داخل البنك فلكل دولة عضو عدد معين من أسهم رأس المال، كما أن لكل منها 250 صوتا زائدا إضافيا عن كل 100.000 دولار من أسهم البنك، وتنص الاتفاقية على أن المسائل المعروضة يتم التصويت فيها بأغلبية الأصوات عدا بعض الاستثناءات.

وفي عام 1959م كان رأس المال المكتتب به داخل البنك 18.6 مليار دولار والجزء المدفوع من جانب الولايات المتحدة حوالي 5715 مليون دولار، وهكذا أصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال هي: الولايات المتحدة، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا واليابان، وتحتل الدول الصناعية الكبرى مركز الصدارة في رأس المال، وبالتالي تستحوذ على أكبر عدد من الأصوات، حيث تمتلك ست دول أكثر من نصف عدد أسهم البنك، ولها حوالي 48% من القوة الصوتية.⁽⁵⁾

ولا تمتلك الدول العربية إلا نصيبا ضئيلا من عدد أسهم البنك أي بنسبة 3.49% مما انعكس على قوتها التصويتية، كذلك دول العالم الثالث نصيبها ضئيل من رأس مال البنك وبالتالي لا تؤثر بالإيجاب على سياساته.

ويتكون البنك من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ- **مجلس المحافظين:** ويتشكل من مندوبي الدول الأعضاء، وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك وتتركز في يده كل سلطاته.

وإن كان من الملاحظ أن المجلس قد فوض عمليا المديرين التنفيذيين للبنك في مباشرة كل سلطاته المتعلقة بتصريف الشؤون العامة للبنك، وذلك باستثناء تلك المسائل التي ينص النظام الأساسي للبنك على ضرورة احتفاظ المجلس بها لنفسه مثل قبول الأعضاء الجدد أو زيادة رأس المال، ويجتمع المجلس عادة مرة كل سنة.

ب- **المديرون التنفيذيون:** وعددهم واحد وعشرون، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين، ويلاحظ أن التصويت في مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين يتم وفقا لنظام التصويت المرتبط بمدى المساهمة في رأس مال البنك، بمعنى أن لكل دولة 250 صوتا مضافا إليها صوت واحد عن كل سهم من حصة الدولة.⁽⁶⁾

ج- **الرئيس:** ويتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت داخل المجلس إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات، كما أن له حق حضور جلسات مجلس المحافظين، ولكن بدون الاشتراك في التصويت، ويعتبر الرئيس مسئولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

ويمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225 مليار دولار.⁽⁷⁾

ويؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار، وفي بعض الحالات -مثل النيجر- يغطي العجز في الميزانية، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية فالبنك يعتبر في كل مكان هو المقرض ويستطيع أن يفرض شروطه علي مدينيه، ومن غيره يقبل أن يمنح قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالايو أو كوريا الشمالية أو أفغانستان.

لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يفرض هذه الشروط يرفض طلبه.

وقد حدث هذا خصوصا من نهاية الستينات وحتى بداية الثمانينات حينما كان "روبرت ماكنمارا" مديرا للبنك، وكان قبلها شغل وزير الدفاع للولايات المتحدة مع الرئيسين كينيدي وجونسون، وتسبب في دمار فيتنام، ولكنه وأثناء رئاسته للبنك الدولي تسبب في دمار أكبر حيث كانت الدول تتعامل مع البنك دون أن يكون لديها خيار آخر، وكانت ثمرة سياسة ماكنمارا أن وجدت الدول النامية نفسها أمام سدود ضخمة واسعة الفوهات وطرق مدمرة، وأبنية ومكاتب فارغة وحقول خربة، وديون هائلة، لن يستطيع أبدا تسديدها، وكانت هذه هي ثمرة السياسة التي انتهجها البنك منذ رئاسة ماكنمارا وحتى يومنا هذا، ومهما كان حجم الخراب الذي تسبب به الرجل في فيتنام، فإنه تجاوز ذلك أثناء ولايته في رئاسة البنك.

إن البنك الدولي في أثناء ولاية ماكنمارا كان يتبنى أيديولوجيا قائمة على النمو وكانت المعادلة: نمو - تقدم - تنمية - رخاء للجميع، وعندما تعرضت هذه النظرية للانتقاد وذلك لتخريب الطبيعة، أخذ البنك يتبنى نظرية التنمية المتكاملة، ثم في التسعينيات نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأسف فشلت كل هذه النظريات في مساعدة الدول الفقيرة وتطورها.⁽⁸⁾

والسبب في هذا الفشل أن النظريات قد تتغير، لكن الممارسات تبقى ثابتة لأنها تملبها عقلية مصرفية قائمة على الاستغلال، وفتح البلاد أمام أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للسلب والنهب، وفي كل الأحوال لا بد من رضا الولايات المتحدة، ويفرض البنك خصخصة الأملاك العامة، وتساعل جيمس ولفنسون - المدير السابق للبنك الدولي - عام 2000م - عقب استقالة أقرب مساعديه والنائب الأول لرئيس البنك الدولي وتشهيره علانية بإستراتيجية الخصخصة المفرطة وعدم فاعلية مؤسسات بريتون وودز - فإذا كانت القروض تخرج والسدود تتشأ وتولد الكهرباء ومع ذلك فهناك بشر يموتون من الجوع، وفي جميع بلدان العالم الثالث تعود الملا ربا إلى الانتشار وتقضي على مليون شخص في السنة، والمدارس تقفل، والأمية تتقدم، والمستشفيات تسقط في الخراب والمرضى يموتون لغياب الدواء، ومرض الإيدز ينتشر، فما سبب الفشل الخطير للبنك؟

إنه الاستغلال الصارخ من قبل الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، وسياسة الخصخصة المفرطة بغير حدود ومحاولة فرض قواعد لنظام اقتصادي من طرف مؤسسي البنك يخدم مصالحهم. ومن أخطر سلبيات البنك الدولي ازدواجية التعامل مع الدول الأعضاء ولقد تجلى ذلك في تصميم وتنفيذ مشروع محدد بعينه (مشروع أنابيب النفط تشاد-الكاميرون) رغم علمه باستشراء الفساد في هذه الدول، وهذا المشروع تمت دراسة الجدوى له منذ منتصف التسعينات ويعد أكبر مشروع صناعي يقتضي أكبر توظيف مالي خاص في إفريقيا، وفي منتصف عام 2001 كان التوظيف

الضروري لإنجاز المشروع يساوي على وجه التقدير 3.7 مليار دولار، وكان لا بد من مساهمة البنك وقدم هذا الأخير في المرحلة الأولى من التنفيذ 200 مليون دولار، وذلك لتأمين حفر الآبار وتأهيل حقول النفط المكتشفة حديثاً جنوب تشاد، وكان يجب أن يلي ذلك البناء خط أنابيب طويلة ألف كيلومتر عبر الغابة من أجل نقل النفط حتى الساحل الأطلسي في الكامرون من موقع "كريبي"، ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذه المرحلة الثانية من المشروع قدم البنك 300 مليون دولار.

وبالرغم من أن البنك كان قد تبني نظرية تقييم النتائج الاجتماعية والسرية لكل عملية يقوم بها إضافة إلى رأي منظمات المجتمع المدني وتقارير المكتب الاجتماعي التابع للبنك الدولي فإن تشاد تعاني من حكم القبائل المتناحرة، وعمليات قتل وإعدام وتعذيب، كذلك نظام الحكم في الكاميرون وقتذاك فاسد، وتحثل المركز الرابع في لائحة الدول الأكثر فساداً التي تضعها منظمة الشفافية الدولية.

وقد قامت منظمات المجتمع المدني في الكاميرون خلال القمة الفرنسية-الإفريقية عام 2000م في ياوندي بمظاهرات تطالب بالانقسام العادل لعائدات النفط المنتظرة، و ضمانات ضد الفساد، واضطر البنك للتراجع، ورفض ولفنسون الدراسة الأولى لانعكاسات المشروع على البيئة الاجتماعية، غير أن شركات النفط لم تتراجع، وجندت أصدقائها في واشنطن، والنتيجة كانت إذعان ولفنسون لشركات النفط بعد مرور سنة ونصف على رفضه للدراسة الأولى عن انعكاسات المشروع، وقال في تبريره "لقد أخذنا بعين الاعتبار اعتراضات منصفه" لكن ماذا جرى؟ لقد تدخلت شركات النفط بقوة لدى الرئيس التشادي وأصدرت الحكومة التشادية قانوناً ينص على تخصيص 80% من واردات النفط المنتظرة للتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، في حين يخصص 10% لتمويل صندوق خاص من أجل الأجيال القادمة "فهل يمكن تصور قانون ضد الفساد يصدر في ظل حكم نظام فاسد في تشاد.⁽⁹⁾

وهكذا تجاهل رئيس البنك الدولي جميع الاعتراضات الأخيرة على تنفيذ هذا المشروع وعلق رئيس حزب السلام الأخضر "الفرنسي برنو ريبيل" والذي كان يتابع تصرفات البنك منذ زمن طويل بما يلي "الخطابات تترين والمبادئ تبقى كما هي، مثل هذا الاستثمار غير الأخلاقي، كان على البنك أن لا يقوم به"، وفي مذكرة سرية صادرة عن البنك الدولي نفسه في مايو 2000م، نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية أن عدد من الاقتصاديين في البنك تخلوا عن ولفنسون وأصدقائه النفطيين، ورأوا أن خط الأنابيب يحتمل مخاطر وانحرافات سياسية وبيولوجية مهمة.

إن كل سؤال يطرح نفسه على رئيس البنك بخصوص هذا الموضوع يغضبه، يدل على ذلك مقابلته مع الصحفية لبييراسيون في يونيو عام 2000م.

إن المستفيد الوحيد من هذا المشروع الضخم هو حكومتا تشاد والكاميرون، وبالرغم من إنشاء "صندوق خاص نفطي لمكافحة الفقر" فإن حكومة تشاد اقتطعت عام 2000م مبلغ 25 مليون دولار بموافقة البنك من أموال الصندوق، والذريعة كانت المجاعة في البلاد، بينما نشر زعيم المعارضة وثائق تشير إلى أن القسم الأكبر من ذلك المبلغ استخدم لشراء أسلحة، وهكذا استخدم الصندوق

المخصص لمكافحة الفقر، وقد أنشأه البنك الدولي لتمويل الحرب التي يقودها الرئيس ضد قسم من الشعب التشادي.⁽¹⁰⁾

إن ما سبق ذكره يوضح الطريقة التي يتعامل بها البنك مع قروضه الممنوحة للدول الأعضاء والسيطرة الطاغية لواشنطن على سياسات البنك وقراراته بغية فرض قواعده التي تشكل النظام الاقتصادي الذي يراه مناسباً، ويضاف إلى ذلك سلبيات أخرى تتمثل فيما يلي:

- إن المال التي تقترضه الدول النامية من البنك وتستثمره استثماراً نافعاً لن تؤتي ثماره في تنمية الإنتاج القومي ما لم تتفق الدولة النامية بمبالغ مماثلة على المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية والمشروعات الصحية والتعليمية والإسكان وموارد المياه والصرف، وقد تعجز الدولة إزاء ضآلة مواردها عن تمويل هذه المشروعات، كما لا يستطيع البنك من جانبه أن يقدم أمواله لمثل هذه الأغراض لأنها تخرج عن طبيعة عملياته، إذ هي مقصورة، بمقتضى نصوص الاتفاقية على تمويل مشروعات إنتاجية معينة يمكن أن تدر دخلاً يكفي لتوفير قدر من العملات الأجنبية، تستطيع معه الدولة النامية أن تسدد قيمة رأس المال المقترض وما يستحق عنه من فائدة.

- درج البنك على تفسير بنود الاتفاقية في أضيق الحدود والمعاني، إذ جعل عملياته مقصورة على إقراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة للمشروعات إنتاجية معينة وإزاء النقد اللاذع الموجه للبنك، برر ذلك للاعتبارات الخاصة بتوافر العملات الأجنبية لدى الحكومات المقترضة أو الضامنة عندما تحين مواعيد سداد قيمة القروض وما يستحق عنها من فوائد، ويبدو أن مرد الأمر في هذا الشأن هو مدى قدرة الدولة النامية على إنتاج السلع والخدمات بوجه عام بغض النظر عن ضرورة توجيه القروض البنك إلى مشاريع إنتاجية معينة مرتبطة بقياس حاجة هذه الدولة إلى عملات ورسوم، ويبنى هذا النقد على أن البنك يفحص مزايا المشروعات الإنتاجية المعينة في عزلة، دون الإشارة إلى علاقتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدولة المقترضة بوجه عام، بينما تقارير البنك تنفى ذلك، وتؤكد أن البنك يعمل على تشجيع كثير من الدول الأعضاء على وضع برامج طويلة للتنمية الاقتصادية.⁽¹¹⁾

- تقضى اتفاقية البنك بأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها التي تهيمن على قراراته في كل ما يتعلق بتمويل المشروعات الإنتاجية في دول العالم النامي، وبالرغم من ذلك يميل البنك إلى التصرف وفقاً لرغبات بعض الدول الأعضاء التي قد تتحكم في قراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع أصواته، ولا أدل على ذلك من الخطر الكامن وراء تصرفات البنك حيث أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمتلك ما يقرب من 54% من مجموع الأصوات، وهو ما يفسر سحب البنك لمشروع تمويل السد العالي، وفي المقابل تتدفق أموال البنك على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، وضآلة نصيب دول الجامعة العربية من قروض البنك.

إن مثل هذه السلففااء المفعلة بعمل البنك الدولي، هي اكبر تحد لفاعلففه وقدرته على النهوض بالأعباء التمولفة للتمففة والاعمفر داخل أقالفم الدول الأعضاء، إضافة إلى عدم وجود تنسق بفن ما فقدمه البنك من قروض، وففن ما تقدمه مؤسساء دولية أخرى من قروض ومعوناء.

إن تطور الدور الاقاصاء للبنك الدولي من خلال أنشطفه فف مجال إقراض الدول الأعضاء ففه فعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالف فف تعمفم أففبولوفففه على العالم، وتكرفس لقواعد النظام الاقاصاء الذي فرفده فف فربط القروض ببرامج التكففف الهفكلف الفف فقرضها الدول الكبرى على الدول النامفة، وما فقتضفه ذلك من الففدل فف الشؤون الفاففة للدول.

ونظرا لضخامة رأس مال البنك وقدرته التمولفة، كان على البنك أن ففجنب طغفان المسائل السفاسفة على أنشطفة البنك ففققا لما نص فله مفثاقه.⁽¹²⁾

إن قضافا كففرة ففعلق بما فقدمه البنك من قروض مثل الشفاففة، وبناء القدرات داخل الدول لفققف أفصى استفاءة ممكنة، والمبادئ الفوفففة المفعلة بفاعلفة هذه القروض، ففب مرافعافها من فانب الدول المسفففة من البنك.

وففما ففعلق بدور البنك كوسفط مالف فلا ففب أن فقتصر دوره فقط على إعطاء القروض بل لا فزال هناك دور رئفسف فففعفن على البنك أن فقوم به وهو الففم الففف والفففف فف ففففف المشروعات داخل الدول وكذلك المشروعات المرطفة بها من كهرباء وطرق وافصالات وففرها.

ولفس هناك من سبب ففعو البنك الدولي إلى عدم اسفءام مكانفه البارزة فف الأسواق من اجل ففففف ففففه الفالف إزاء حجم الإقراض بالنسبة لقاعدة أسهم رأسمالففة، ومن شأن ذلك أن فففب له ففم قدر أكبر من الأموال لإقراضها بشروط ففارفة للبلدان المئوسطة الفل النافحة، مما فؤفد إلى ففوفم مصادر الفمول الفف فعفم ففها هذه البلدان وسفففب هذا للبنك فعزفز الفتمففة من خلال العمل حسب الاففاهاء السائفة فف الأسواق.⁽¹³⁾

إن فشل ففارب الفتمففة فف العففد من الدول وبخاصة فف إفرففقا ففرفع إلى فساف النظم السفاسفة السائفة، ولا أمل إلا بفصلاف هذه النظم، وهو ما طرح فعبفر الحكم الرشففد أو الصالف فف كفففر من أفففااء الاقاصاء والسفااسة فف العالم.

كذلك ففطلب أمر إصلاف البنك الدولي ضرورة النظر فف نظام الفصوفف وعدم الفسلفم بهذا النظام السائف، والذي ففكرس عدم العفالة والمساواة.

إن على البنك الدولي أن ففكون هدفه الأول من خلال القروض ففم مشروعات الفتمففة داخل الدول الأعضاء، وففففف شروط منح هذه القروض بما فففع الفتمففة والاعمفر داخل هذه الدول، وألا ففكون همه الأول والففر كفففة سفاف هذه القروض وضمانها.

ولا ففبب إغفال دور البنك فف ففقفم المسافعة الفففة، أو اسفطلاع رأفه فف مسائل ففر مرطفة بفأفدى عملفااء الإقراض الفف فقوم بها، مثل طلب الدولة من البنك الاسفراك معها فف وضع ففط

الانمفة الاقواسفة أو انشفا رؤوس الأموال الملفة الخاصة لتموفا مشروعاتها الإنماففة وفاجب تعمفق نشاط البنك فف هذفة النقطة.

أفاضا دور البنك فف تسوفا المنازعات الاقواسفة التي تنور بفن أعضائه أو بفن دولة ما وبفن المسننمرفن الأجانب من قنطاع الخاص، وذلك عن طرفق المركز الدولي لإدارة النزاعات المعلقة بالاستننمارات التابع للبنك الدولي.⁽¹⁴⁾

وهكذا فنبغف على البنك الدولي النخلي عن قواعد النظام الاقواسفا الذي فسعى لتكرفسها من خلال أنظمته التسففة ضد الدول النامفة لفسح المجال أمام هفئة الأمم المتحدة لإرساء قواعد أكثر عدالة لنظام اقواسفا متوازن.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي (FMI)

أنشئ صندوق النقد الدولي بمقننضف الاقواسفة التي توصل إلفها مؤنمر النقد والمال الذي عقد فف "برفون وودز" فف 22 فوففو 1944 وقد أصبحت هذفة الاقواسفة نافذة اعتبارا من 27 ففسمبر 1940م عندما قام ممثلو الدول التي تمك 80 بالمائة من موارد الصندوق بافداع وثائق التصفدق على الاقواسفة.⁽¹⁵⁾

وكانت الولايات المتحدة قد وجهت الدعوة إلى 44 دولة لعضور هذا المؤنمر، وذلك للإعداد لما فنبغف اتخاذه من خطط وناابفر لمعالجة كافة المشاكل الاقواسفة التي ستواجه هذفة الدول فف فترة ما بعد الحرب.

لقد كان هدف هذا المؤنمر البحن عن نظام نقفا موحد تأخذ به الدول حتى ففوفر الاستقرار العالمة وذلك لأن السلم الاقواسفا فعد أساسا قوفا للسلم السفاسف.

وقد استعانن الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة فف نحقفق الننمفة الاقواسفة التي تعتبر منهاجا من منهاج مفاق الأمم المتحدة لنحقفق رفاهفة الشعوب.

ويعتبر الصندوق احد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقننضف الاقواسفة التي تم إفرامها بفن الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة، وقد بدأ الصندوق عملفاته فف ماف 1947.

وحددن المادة الأولى من اقواسفة إنشاء الصندوق الأهداف التي فسعى لنحقفقا وهي:
"لدمع استقرار أسعار الصرف، وللمحافظة على النناابفر المنظمة للصرف بفن الدول الأعضاء ولنقفاى التنافس على نخفض أسعار الصرف، وللمساهمة فف إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعملفاى الجارفة بفن الدول الأعضاء، وفف مو القفود المفروضة على الصرف الأجانبف والتي تعوق حركة التجارة الدولية، ولبث الثقة بفن الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق مفسورة لهم بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لنصح الاختلال فف موازفن مدفوعاتنا، دون الالتجاء إلى النناابفر التي من شأنها أن نقنضف على الرخاء القومي والدولف".⁽¹⁶⁾

وفاسترشد الصندوق فف كل سفاساته وقراراته بهذه الأغراض حسب نص الاقواسفة.

وهذه الأهداف يمكن إيضاحها فيما يلي:

- 1- التشارور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية : فالصندوق يعد المكان الأملل للتشارور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية بعد دراستها وعرضها على المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.
 - 2- تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية.
 - 3- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة، ويقوم الصندوق بفرض رقابة على هذه السياسات.⁽¹⁷⁾
 - 4- إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: لا شك أن قابلية العملات للتحويل فيما بين الدول دون رقابة من الأمور الضرورية لتشجيع المبادلات التجارية، طالما أن أداء المدفوعات الدولية يتم بسهولة ويسر، وبعيدا عن أي قيود فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة.
 - 5- توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، بشرط وجود ضمانات كافية.
- والغرض من تقديم هذه القروض للدول الأعضاء هو توفير الثقة لديها بشكل يكفل معالجة أية اختلالات مؤقتة بالموارد المتاحة دون اللجوء إلى وسائل قد يترتب عليها تقويض الرخاء القومي والدولي، كذلك تقصير أمد فترات الاختلال والحد من درجتها.
- ويتكون الصندوق من الدول المؤسسة التي اجتمعت في "بريتون وودز" بالولايات المتحدة عام 1944م وتكون عضويتها أصلية وكان عددها 93 دولة وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في 2004، 186 دولة.

ويرتبط التصويت في الأجهزة الرئيسية للصندوق بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال وهو الأمر الذي يتحدد بالاتفاق مع الصندوق، وعلى ضوء الأنصبة التي تحدد لكل عضو يستطيع هذا العضو التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق ، وحدود حقها في الاقتراض منه.⁽¹⁸⁾

وقد خصصت لكل حصة بأكبر حصة معينة تشترك بها في رأسمال الصندوق واحتفظت الولايات المتحدة بأكبر حصة تبلغ 2850 مليون دولار- عند إنشائها، تلتها كل من إنجلترا والصين وفرنسا والهند بحصص متتالية في الترتيب.

ويتكون الصندوق من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ- **مجلس المحافظين:** يعتبر مجلس المحافظين بمثابة السلطة العليا في الصندوق، التي تباشر الاختصاصات ويمثل كل دولة محافظ تعينه الدولة العضو ونائب له وعادة ما يكون وزير مالية الدولة أو محافظ البنك المركزي فيها.

ولمجلس المحافظين التفويض في اختصاصاته لمجلس المديرين التنفيذيين في مباشرة بعض اختصاصاته، وذلك باستثناء تلك المتعلقة بقبول الأعضاء الجدد أو مراجعة الحصص أو تعديل قيم العملات ويعقد المجلس اجتماعاته سنويا.

ب- **مجلس المديرين التنفيذيين:** مهمة هذا المجلس تصريف الشؤون الجارية بالصندوق، ومن ثم فهو في حالة انعقاد دائم ويتشكل من عشرين مديرا على الأقل، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول صاحبة أكبر الحصص. ويتم انتخاب سائر المديرين بمعرفة الدول التي ليس لها حق تعيين مديرين، ويقوم كل مدير بتعيين نائب له يمارس كافة سلطاته في حالة غيابه، ويجب أن يكون متواجدا بصفة دائمة في المقر الرئيسي للصندوق.

وليس هناك مدة محددة للمدير التنفيذي طالما أن الدولة التي عينته موافقة على بقائه، ولكل مدير تنفيذي مائتان وخمسون صوتا يضاف إليها عدد من الأصوات بعدد ما للحكومة التي عينته أو للحكومات التي انتخبته من حصص على أساس صوت واحد لكل مائة ألف دولار.

ج- **المدير الإداري:** ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر الموظف الرئيسي في الصندوق، وهو المسئول عن تنظيم وتعيين وفصل موظفي الصندوق ويرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه، كما أنه يمثل الصندوق في علاقته مع المنظمات الأخرى أو الدول الأعضاء.

وتسود داخل الصندوق ديمقراطية من نوع خاص، حيث تصويت الدول الأعضاء في الصندوق، كل بحسب قدرتها المالية "دولار واحد-صوت واحد" الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تمتلك 17% من حقوق التصويت. والواقع أن قدرة الولايات المتحدة المالية، وكون الدولار يلعب دور العملة الاحتياطية الدولية، يمنحها وزنا حاسما داخل المنظمة.⁽¹⁹⁾

إن برامج تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تتسم بالصرامة والتكشف، عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة لها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها في أي يوم الكشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة،

وتوجهفها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي ففعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبفر فف خلقها.

فالولايات المتحدة فملى على الصندوق سياساتها من وراء الكوالفس ناهفك عن التحكم الذي فحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق لما فتمتع به من قوة تصوفت، ولقد كان لهذا ففدخل أثارا مدمرة مما جعل بعض النقاد ففغزون حصول الانقلابات العسكرية لأسباب سياسات الصندوق وبرامجه والوعود بالعود الخارجي.⁽²⁰⁾

فإن صندوق النقد الدولي قد أذى- فف الغالب- إلى حالة من عدم الاستقرار فف الاقتصاد العالمي فنتفجة للفتبافن فف المعاملة بفن الدول الأعضاء، وممارسة ضغطا ففر متناسب على الإقتصادات الأضعف حتى تقوم بعملفة تصفح.

فخلال الأزمة التي واجهت حكومة الفلبفن فف عام 1980، وعندما لجأت إلى الصندوق للاستفادة من مواردها، طالب الصندوق الوفا الفلبفني بالموافقة على إلغاء القفود على النقد الأجنبي وتخففض العملة، ففر أن المفاوضات الفلبفنففن رفضوا هذه الشروط، وتمسكوا بالإبقاء على سعر تعادل العملة دون تخففض واقترحوا مقابل ذلك فرض ضرفبة بواقع (20%) من مففبعات النقد الأجنبي، وهو ففعاال تخففض ففمة العملة من جانب واحد.

ففقول "كواد رنو" أحد أعضاء الوفا الفلبفني أن المسؤلفن فف الصندوق أبدوا تفهما وتعاطفا مع اقترحهم، ولكن ضغط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مفدر الصندوق أدى إلى رفض الصندوق ففقدم القرض للفلبفن، بسبب عدم الموافقة على شرط تخففض العملة.

وفي هذا الصدد ففقول: "وحنفما بحثنا المسألة مع مفدر الصندوق فففن أن هذا الموظف كان سفوافق على الخطة لولا أن العضو الأمريكي فف الصندوق أبلغه أن حكومة الولايات المتحدة لا ففعتقد أن حكومة الفلبفن ففستطفع إعادة فرض الضرفبة على النقد الأجنبي".

وحنفما علم مفدر الصندوق بوجهة نظر وزارة الخارجية الامرفكفة رفض المضي فف بحث المسألة معنا، وأضاف عضو الوفا الفلبفني "افعتقدت أن مؤسسة دولية من نوع صندوق النقد الدولي لا ففتابع سياسة سلمفة حفنما فسمح لنفسها بأن فففأثر بنفوذ احد الأعضاء".⁽²¹⁾

وقد نجح الوفا الفلبفني فف موقفه الففشدد فف رفض مقترحات الصندوق، وبالفالي لم ففقترض منه، وإنما ففجه إلى الاقتراض من أحد البنوك الخاصة فف ففوفورك، ولأمد قصفر للفتغلب على ظروف الأزمة وففلا فم له ذلك وحقق ما ففهدف إليه، وقد ففجلى الفأففر الأمريكي على الصندوق وإدارته خلال الأزمة المكسفكفة التي وقعت فف ففنافر من عام 1995م والتي أطلق عليها عملية "درع البفزو" والتي ففوضح بجلاء مدى الفأففر الأمريكي على الصندوق ومفدره.

وأعلنت الحكومة المكسفكفة قبل حلول أعباد المفلاد بأربعة أيام عن عزمها تخففض ففمة عملتها الوطنية لأول مرة منذ سبع سنفن، وكان مقررا أن ففففض بمقدار خمس سنفات أمريكفة، أي بمقدار

15% من قيمتها التجارية، وهو الأمر الذي تسبب في حالة ذعر خيمت على العالم أجمع، وعلى المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصارف وول ستريت في نيويورك، وفي صناديق الاستثمار المالي التابعة لها على وجه الخصوص فهم كانوا قد استثمروا ما يزيد عن 50 مليار دولار في قرض للحكومة المكسيكية وفي أسهم وسندات حكومية مكسيكية، وهذه الثروة أصبحت مهددة بفقدان جزء لا يستهان به من قيمتها.

وبالتالي فقد راح يسحب ثروته من المكسيك، ولقد تسببت حالة الذعر هذه في أن يفقد البيزو في خلال ثلاثة أيام 30% من قيمته مقابل الدولار، وليس 15% فقط كما كان مقررا، وكل هذا أقض مضجع وزارة الخزانة الأمريكية والبيت الأبيض، حيث ينهار واحد من أهم مشاريع إدارة الرئيس بيل كلينتون، أي الاستقرار الاقتصادي في الجار الجنوبي الذي يفيض سنويا بملايين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فقد تحرك روبرت روبين وزير الخزانة الأمريكي، وليون بانيتا كبير موظفي البيت الأبيض لتدبير عملية إنقاذ وصفتها صحيفة واشنطن بوست بعملية "درع البيزو" وذلك للمقارنة بينها وبين عملية درع الصحراء في بداية حرب الخليج الثانية.

وبعد مفاوضات متواصلة مع الحكومة المكسيكية استمرت ثلاث أسابيع بدت أن المشكلة قد حلت فعلا ووقف الرئيس الأمريكي وحكومته إلى جانب المكسيك وقدم ضمان قروض بقيمة 40 مليار دولار وبالتالي فلا خوف من عجز الدولة المكسيكية عن السداد.⁽²²⁾

لكن الغريب أن هذا التصريح لم يؤدي إلى انفراج الأزمة، بل زادت حدتها نتيجة لعلم المستثمرين بفقدان المكسيك لرصيداها من الدولارات، إضافة إلى عدم وجود ما يؤكد حصول الرئيس كلينتون على موافقة الأغلبية الجمهورية في الكونجرس على ذلك.

وهكذا راح سعر صرف العملة المكسيكية ينخفض من يوم لآخر، وإن راح المصرف المركزي المكسيكي يشتري يوميا مبالغ البيزو بقيمة نصف مليار دولار، وانطوت هذه الأزمة على مخاطر جمة بالنسبة للمكسيك، وذلك لأنها فجأة لم تعد قادرة على دفع ثمن ما تستورده من سلع، كما انطوت على مشكلات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، وذلك لارتباط آلاف فرص العمل فيها بالتجارة مع المكسيك، أما بالنسبة لباقي دول العالم فقد بدت الأمور كما لو ان انخفاض قيمة البيزو لا يعنيها كثيرا، إلا أن الأمر تغير ابتداء من 12 يناير على نحو درامي ففي نفس اليوم الذي أعلن فيه كل من الرئيسيين الأمريكي كلينتون والمكسيكي أرنستو زيديلو عن تكاتفهما في الشؤون المالية، حدث تطور مرعب ما كان لأحد أن يتوقع فقد ازداد الضغط على "دستة" من العملات في آن واحد في كل البورصات المهمة في العالم ابتداء من سنغافورة وعبر لندن وانتهاء بنيويورك، وبسرعة فقد الزلوتي البولندي من قيمته ما فقده البات التايلندي أو البيزو الأرجنتيني.⁽²³⁾

وراح المستثمرون يعرضون للبيع كل ما في حوزتهم من أسهم وسندات، سواء في أواسط أوروبا أو في البلدان الآخذة في النمو في جنوب المعمورة، وراحوا يشترون فوراً بما حصلوا عليه من عملات

في سياق عمليات لبيع هذه العملات الصعبة، أي الدولار والمارك والفرنك السويسري والين لذا رافق انخفاض أسعار الأوراق المالية انخفاض أسعار صرف عملات هذه الأوراق المالية أيضا. وحدث التطور أيضا في بلدان مثل المجر واندونيسيا ليس بينها ما يجعلها متقاربة من وجهة النظر الاقتصادية، واجتمع محافظو المصارف المركزية لدول جنوب شرق آسيا وقرروا رفع أسعار الفائدة في بلدانهم لإغراء المستثمرين على الاحتفاظ بما في حوزتهم من عملات هذه البلدان، واتخذت الأرجنتين والبرازيل وبولونيا نفس الخطوات.

وابتداء من يوم 20 يناير، أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة أخذت قيمة الدولار أيضا تتخفف، الأمر الذي دفع "ألان غرينسبان" محافظ البنك المركزي الأمريكي، لأن يرفع صوته محذرا من مغبة هذا التطور الجديد، ومؤكدا أمام المجلس الشيوخ الأمريكي "أن هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي، ولجئها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني تهديد لتوجه العالم باتجاه اقتصاد السوق والديمقراطية"، وقد طلب من الكونجرس وأعضاء حزبه الجمهوري التعجيل بالموافقة على اقتراح الرئيس الأمريكي، وهدأت الحالة لبضعة أيام.⁽²⁴⁾

وفي يوم 30 يناير تفاقمت الأزمة على نحو أشد حيث أعلن وزير المالية المكسيكي الجديد "غويليرمو أورتيغز" أن بلاده قد صارت على حافة الهاوية، وأنها قد استنفذت آخر احتياطاتها من الدولار، وأنه سيكون -إذا ما استمر هروب رؤوس الأموال- مجبرا على إلغاء حرية تحويل البيزو إلى العملات الأجنبية، وإن كان هذا الإلغاء سيعنى ضياع جهود دامت عشر سنوات أنفقتها البلاد في الانفتاح على السوق العالمية، بينما قال زعيم الأغلبية في الكونجرس "نيوت جينغريش" إن الغالبية لن توافق على منح المكسيك قرضا، وأن على الرئيس أن يتحمل المسؤولية بمفرده، وألا يأخذ في الحسابان دعم البرلمان له.

وهكذا لم يبق لدى كلينتون ومعاونيه سوى التصرف بصندوق الطوارئ والبالغة قيمته عشرين مليار دولار، وبما أن هذا المبلغ لن يكفي، فقد تعين توجيه النداء لصناديق أخرى أولها صندوق النقد الدولي.

وكان مدير الصندوق قد حصل قبل أسبوعين - وبعد أن تخطى على نحو لا مثيل له كل الحواجز والموانع- على موافقة الهيئات صاحبة القرار على منح المكسيك قرضا بلغت قيمته 7.7 مليار دولار، وهو أكبر قرض تجيزه لوائح الصندوق، إلا أنه لم يجد نفعا حيث يتطلب لإنقاذ المكسيك من الإفلاس عشرة مليارات إضافية على الأقل.⁽²⁵⁾

وأمام حيرة ميشيل كامديسوس مدير الصندوق ومدى قدرته على التصرف بمفرده في كل المبالغ، كان عليه أن يتصرف وإلا توجب أن تتوجه الإدارة إلى الكونجرس معترفة بفشل الخطة، وكان قرار كامديسوس بمفرده -بإهماله كل قواعد الصندوق- إبلاغ كلينتون بالموافقة على منح المكسيك

قرضا بعشرة مليارات أخرى أي 17.7 مليار دولار وبالضغط على بنك التسويات الدولية ومديره وافق على تقديم قرض بقيمة عشرة مليارات أخرى.

وأعلن الرئيس الأمريكي في اجتماعه السنوي لحكام الولايات المتحدة الأمريكية المجتمعين في واشنطن عقب ذلك "إنه بمساعدة صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، والحكومة الكندية، قد صار متاحا وبدون موافقة الكونجرس، منح المكسيك قرضا تزيد قيمته على الخمسين مليار دولار لمواجهة ما يعصف به من أزمة، وأن المكسيك ستسد كل ما في ذمتها من ديون"

وهكذا وفي أقل من أربع وعشرون ساعة مول رجال عددهم أقل من أصابع اليدين وبعيدا عن الرقابة البرلمانية، وبأموال دافعي الضرائب في البلدان الصناعية الغربية، أكبر قرض مساعدة منذ 1951، ولم يتفوق عليه إلا تلك المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال.

وهكذا قال رئيس صندوق النقد الدولي "إن الأزمة المكسيكية كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة" وأنه كان يتعين علينا التصرف دونما اخذ التكاليف بعين الاعتبار وإلا اندلعت كارثة عالمية حقا وحقيقة". (26)

وفي نقد هذه العملية قال "نور برت والتر" رئيس الاقتصاديين في المصرف الألماني "ليس هناك ما يبزر أن يضمن دافع الضرائب للمستثمرين في سندات الدين المكسيكية معدلات الربحية العالية بصورة لاحقة" وقال "وليم بويتر" أستاذ الاقتصاد في كمبردج "إن العملية برمتها لم تكن في الواقع سوى هدية قدمها دافعوا الضرائب إلى الأثرياء".

وبالرغم من أن هذه العملية قد تطورت على أمرين هامين، فهي من ناحية كانت أجرا عملية في التاريخ الاقتصادي لنقادي كارثة، ومن ناحية أخرى كانت حربا مفضوحة شنت ضد طبقة دافعي الضرائب في البلدان المانحة لمصلحة إقليمية عظيمة الثراء .

وكان المدير العام لصندوق النقد الدولي قد رد على منتقديه بأنه ليس هناك شك في أن المضاربين قد جنوا ثمار المليارات الممنوحة ولكن هكذا راح يعترف صراحة بأن "العالم في قبضة هؤلاء الصبيان"

وإذا كانت هذه الأزمة تظهر بجلاء الكيفية التي يدار بها الصندوق، والقواعد التي يسعى لإرسائها لتنظيم الاقتصاد الدولي فإن القائمين على إدارته كما يقومون إلى حد ما بدور الإطفائيين في النظام المالي الدولي، فإنهم لا يترددون أن يلعبوا دور مشعل الحرائق ففي حالات الأزمات الحادة يدخلون الأسواق المالية الأجنبية، ويحرصون قبل أي شيء آخر على أن لا يخسر أي مضارب دولي المبلغ الأول الذي ضارب به ويلخص معلق بريطاني على هذا الوضع بما يلي : "أنهم على حق أولئك المنتشكين الذي يتهمون حكومات البلاد الغنية بأنه همها الأول تجنب خسائر المصارف الغربية في زمن الأزمات". (27)

وعن الطرق المتبعة من قبل الصندوق النقد الدولي فهي غير جيدة ، وأحياناً تكون كارثية مثلما حدث في أمريكا الجنوبية، فخلال الستينات كان مجموع ديون أمريكا اللاتينية يساوي 60 مليار تقريباً وعام 1980 أصبح يساوي 206 مليارات، وبعد عشر سنوات زاد هذا الدين إلى ضعفه أي 443 ملياراً، واليوم يقارب 750 مليار دولار وكان السبب تحويل مبلغ 250 مليار دولار كل سنة لمصلحة الدائنين على مدى ثلاثين عاماً، وهكذا اضطرت دول أمريكا اللاتينية إلى ان تخصص كل سنة 30 - 35 % من قيمة صادراتها لخدمات الدين .

ومن بين المصائب التي سببها صندوق النقد الدولي تلك التي ضربت الأرجنتين حيث كانت بلداً مزدهراً ثم انتقلت بديون خارجية وطبقت إستراتيجية جامحة في الخصخصة وتحرير الأسواق المالية ووقعت بذلك تحت سيطرة صندوق النقد الدولي الأمر الذي أملى عليها سياسيات اقتصادية ومالية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الشركات الكبرى العابرة للقارات، وبخاصة الأمريكية وصار البيزو، وهو عملة النقد الأرجنتيني يساوي دولار واحداً .

وفي عام 2001 بلغت نسبة النمو الاقتصادي أقل من 1.9 % وبلغت قيمة الإنتاج القومي الخام السنوي للفرد الواحدة 754 دولار وبذلك قاربت الأرجنتين مستوى 49 بلداً الأقل تقدماً في العالم، ثم تفجرت الأزمة في الأول من ديسمبر 2001، وبلغ الدين الخارجي 164 مليار دولار ومن أجل وقف رؤوس الأموال الهاربة للخارج أمر رئيس البلاد "دي لورا" بتجميد الودائع المصرفية الخاصة، وإثر ذلك انتشر الهلع بين الناس وانهار الاقتصاد الوطني، وارتفعت نسبة البطالة إلى 18 %، وانهارت المؤسسات وأشهرت إفلاسها .

وفي خضم هذه الأزمة رفض صندوق النقد الدولي تقديم أية قروض جديدة الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر الذي تحول إلى تمرد شعبي أطاح بالرئيس "دي لاروا" وثلاثة رؤساء بعده .(28) وبعد أن أعلنت المحكمة العليا في فبراير 2002 حكماً باعتبار تجميد الودائع الخاصة غير دستوري، كان الضرر قد حل بالبلاد وأصبح الاقتصاد في غاية الضعف والقسم الأكبر من البلاد قد أصابها الإفلاس، وأصبح كل خمسة من سكان الأرجنتين بينهم اثنان يعيشان في فقر مدقع .

فخلال عقود من الزمان، كانت بلاد أمريكا الجنوبية تطبق العديد من خطط التكيف الهيكلي التي تملئها عليها واشنطن، وكذلك صندوق النقد الذي أملى على تلك البلاد عدة إصلاحات ضريبية تخدم مصالح الرأسمال الأجنبي والطبقة الغنية المحلية .

فقد فرض تخفيضات كثيفة على الميزانيات الاجتماعية والتعليمية والصحية كما فرض تحرير المستوردات، وتوسيع المساحة الزراعية المخصصة للزراعة الواسعة، وتقليص المساحة الزراعية المخصصة لزراعة البستنة ، وتطبيق سياسات تقشف متنوعة.

إن جيلين من الأمريكيين اللاتينيين دفعا من دمائهم وعرقهم وكرامتهم ونشئت أسرهم ثمناً لإملاءات الصندوق وقواعد النظام الاقتصادي التي يفرضها.

ونفس الءمار الءى ءءء فى الأرجنءىن - نءىءة سلساء الصءءوق - ءءء أىضا فى ءول عءىءة من أمركا اللاءىنىة وءىرها. (29)

فالبرازىل مءلا تسلم السلءة فىها الرئىسى "كارءوسو" عام 1995 ، ومعه مءموءة من الوزراء فى العءل والءعلىم والءارءىة والمالىة من أكفاء القىاءاء، إلا أنهم - وعلى ءىر ما ءوءع الشعب - وقعوا فرىسة لسلساء الصءءوق، وأصبءوا ءءما لسلساءه وءانء نءاءء ذلك مأساوىة ، فالءىن الءارءى على البرازىل بلء 25 % من الءءل القومى الءام، والفواءء ءبلء 9.5 % منه وسعء البرازىل للءصول على قرض من الصءءوق عام 2001 وءصلء بالءعل على 15 ملىار ءولار بفاءءة 7.5 %، وأعلن وزىر المالىة سعاءءه بنءاء المفاوضاء وءرورة ءقءىم ءضءىاء مؤلمة ءىء ءءزمء الءوءمة بأءراء ءءفىضاء مءمة فى ءانب النفاءاء فى المىزانىة وءانء فى ءانب الءعلىم والصءة . وفى كل مرة ىطلب الوزىر البرازىلى من الصءءوق ءمءىء أءل القرض، ىطلب الصءءوق المواءة على ببع صناءاء أو مؤسساء ءءمىة لشركاء مءعءة ءنسىة الءى ءعء من أهم آىاءه وءالبا ما ءكون أوربىة أو أمركىة.

وهءا فءلال السناواء الءمانى الءى أمضاها كالرءوسو فى الرئاسة، باع بأرءص الأءمان القءاع العام القوى والمربء بكامله ءقربىا، ونفس الكوارء السابفة أءءءها ءءءل الصءءوق فى اقءصاءىاء ءاىلانىء عام 1997 وكءلك انءونىسىا وءاىوان وكورىا ءنوبىة فى بءاءة الءسعىنىاء. (30)

ءبقى نءقة هامة وهى ءأءر الصءءوق بالسلساءة الأمركىة فالصءءوق ىبءوا وكأنه فى الءءمة الءائمة والمباشرة للسلساءة الءارءىة للولاءىاء المءءة وىسعى لءكرىس القواءء الاقءصاءىة الءى ءءبناها هذه الأءىرة وهذه الءقىة ظهراء بشكل ءلى ءماما فى ءرىف عام 2001 عءما أعلنء الولاءىاء المءءة الأمركىة الءرب على الإرهاب وءىنءاك كءب معلق برىءانى فى مءلة الإىكونومسء ما ىلى :

" ىشكل صءءوق النءء ءءولى والبنك ءءولى ءزاء لا ىءءزأ من ءرسانة الأمركىة المناهضة للإرهاب، ولم ءءأءر الولاءىاء المءءة فى ءقءىم المكافاءء لءلفاءها فى ءربها ضد الإرهاب ."

وهءا قام الصءءوق بأمر من وزىر الءزانة الأمركىى فى سبءمبر عام 2001 بنءقىم 135 ملىون ءولار لباكسءان، ورفع الءظر الءى فرضه على باكسءان عقب إءراءها ءءارب النووىة عام 1998، وقبل أىام من ذلك كان "كونى لوءز" المسءول عن الملف الباكسءانى فى الصءءوق قء أعلن ما ىلى : " إن الاعءماء المءءوء لباكسءان ومقءاره 596 ملىون ءولار قء اسءءفء فى 2001/09/23 ونءن مرءاءون للإصلاءاء الءى قامء بها الءوءمة ، وسنناقش اءءملاءاء ءءبىء البرنامء ". (31)

إن هءاىا كءىرة قءمء لباكسءان أهمها إلغاء ءزاء كبىر من ءىونها البالءة 37 ملىار ءولار، ونفس الشىء ءءء مع أوزبكسءان الءى كان الصءءوق قء قءع علاقءه معها منذ 1995 نظرا لإءراءها الكارءىة لقروضه، وفى عام 2001 قرر الرئىس بوش اسءءءام مءار ءاشقنء مءطة لءائراءه ءمهىءا لءءول أفغانسءان، وفى الءال عاد الصءءوق لأوزبكسءان، وىقول لوءز " لءء أءبرءنا ءوءمة أوزبكسءان

عن نيتها تنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي" وهكذا فإن مئات الملايين من القروض سوف تمطر على طاشقند.

إن طريقة تعامل الصندوق وكبار موظفيه في آسيا الوسطى والجنوبية منذ خريف عام 2001، تكشف مدى السيطرة الأمريكية على الصندوق واعتباره آلية هامة من آليات الولايات المتحدة والدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي وإذا كان الصندوق يضع شروطا لمنح القروض أهمها الحكم الصالح وغياب الفساد، فإن الواقع يتنافى مع ذلك، وخاصة في حالة كل من رئيس أوزباكستان " كاريموف " ورئيس باكستان "مشرف"، ومع ذلك يحصلان على قروض من صندوق النقد الدولي بسهولة ووزارة ذلك أن خضوعهما للسياسة الأمريكية وتقبلهما للقواعد المنظمة للاقتصاد الدولي من قبل الدول الكبرى يفتح لهما أبواب بريتون وودز بسهولة.

إذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي تتمثل في انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي واعتباره فقط آلية من آليات الدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي فإنه نتيجة للنظام المرن لأسعار الصرف واعتماد هذا النظام على أسواق رأس المال الخاص - وبالتالي تحدث تقلبات وأزمات خطيرة - فإن على الصندوق أن ينهض بدور جديد يمثل فيه مظلة التشاور بين الدول الكبرى والدول النامية في خصوص سياسات الاقتصاد الكلي، والإشراف المصرفي والنقدي العالمي من أجل إرساء قواعد لنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وتضمن حقوق الدول النامية.⁽³²⁾

ومن ناحية ثانية يجب على الصندوق أن يقوم بدور رفيع المستوى وأكثر نشاطا في مراقبة سياسات الاقتصاد الكبرى، بما في ذلك إجراء مراجعات منتظمة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي الصناعية منها والنامية على حد سواء . كذلك تشكل المعاملة المتباينة للبلدان المقترضة مشكلة عميقة الجذور من الممكن معالجتها جزئيا بجعل رأي الصندوق أكثر فعالية في إدارة الاقتصاديات الكبرى، وهو يمكن أن يحدث - لو توافر - نوعا من تقارب السياسات مثلما هو قائم في الاتحاد الأوروبي.⁽³³⁾

إن فعالية ومصداقية الصندوق سوف تتعزز عن طريق إصدار حقوق السحب الخاصة، فالإقتصاد العالمي المتنامي يتطلب توسعا مستمرا في السيولة الدولية، وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد اعترضت على الإصدار الضخم والعام لحقوق السحب الخاصة لبواعث عامة تتعلق بمكافحة التضخم، فإن ثمة بلدانا عديدة لا تتوافر لها بسهولة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الخاصة للحصول على السيولة، وقد دعا المدير العام ميشيل كامديسوس إلى إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة في منتصف التسعينات، وينبئ الموقف الذي اتخذته الدول النامية برفض هذا الاقتراح وخشيتها من أن يؤدي إلى التضخم، عن موقف جديد ونهج مختلف تشارك خلاله الدول النامية بفاعلية فيما يتعلق بقضايا الإدارة الاقتصادية .

لقد تزايد دور صندوق النقد الدولي في إقراض البلدان النامية وخاصة في إفريقيا التي تعاني من صعوبات جملة، وتحول الصندوق إلى مصدر مقبول للمساعدة ولكن ينبغي ألا يتداخل دور الصندوق مع دور البنك الدولي، وأن يظل دور الصندوق الأساسي في الإشراف على نظام النقد الدولي ككل وليس على أعضائه الأشد عوزا فقط.

ويتعين لإصلاح وتفعيل دور صندوق النقد الدولي، إصلاح عملية صنع القرار داخله، فالأمر يقتضي أن تكون قراراته أكثر انفتاحا وشفافية، وأيضا أكثر ديمقراطية، بمعنى أن يبتعد عن الهيمنة القوية لعدد صغير من الاقتصاديات القوية، ولعل أشد الطرق وضوحا لتحقيق ذلك هو تعديل أوزان الحصص، التي تحكم عدد الأصوات التي تكون للدول الأعضاء، ومن ثم مسؤوليتها وامتنيازاتها لكي تعكس الواقع الاقتصادي .

وهناك ضرورة لتعديل أحكام الصندوق وسياساته بشكل يراعي فيه المساواة والعدل بين الدول الأعضاء غنيها وفقيرها واستنادا لأوجه النقد وسبل التطوير السابق ذكرها، وتعديل شروط الاستفادة من الصندوق بحيث تراعى ظروف الدول الآخذة في النمو والفقيرة، فترتفع الشريحة غير المشروطة من 25 % من الحصة على نسبة أكبر تعتمد على دراسة الواقع الاقتصادي فتكون مثلاً 35 % من الحصة، وتيسير شروط السحب بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى مع تنقيح المواد والقواعد الأخرى التي تكون سلبياتها أكثر من إيجابياتها .

وبالرغم من أن سياسات الصندوق قد أحدثت نتائج عكسية في كثير من الدول بسبب برامج التصحيح التي يشترطها الصندوق لقروضه ومحاولة فرض وجهة نظره فإن بلدانا عديدة ترى ضرورة هذه البرامج بشرط أن يكون هناك إطار زمني واقعي لتطبيقها، لأن إصلاح السياسات إذا كان مفاجئا ومبالغا فيه، يؤدي إلى أن تفقد البرامج التأييد الجماهيري وتفشل مثلما حدث في دول كثيرة في أفريقيا وغيرها.

وأخيرا فإن الصندوق يحظى بمساندة قوية من جانب الدول النامية ، من أجل قيامه بدور أكبر وترى فيه وسيلة لإقامة نظام مقبول من المجتمع الدولي للإشراف على النظام النقدي الدولي وبالتالي إرساء قواعد سليمة للنظام الاقتصادي الدولي.

المطلب الثالث: الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (GATT)

بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية "بريتون وودز"، كان من الواضح اتجاه الدول الكبرى نحو تأسيس النظام الدولي على قواعد اقتصاديات السوق، وكان تحرير التجارة من العقبات الجمركية هو الهدف من وراء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الضلع الثالث لمثلث السيطرة الرأسمالية بعد البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد ازداد دورها تعظما بعد انفراد الاتجاه الرأسمالي بقيادة التوجه العام للاقتصاد العالمي، وقد مرت المنظمة قبل إنشائها بعدة مراحل فقد كانت الفكرة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي .⁽³⁴⁾

إذا كان الميلاء الرسمي لمنظمة التجارة العالمية وريثة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية يعود إلى الأول من يناير عام 1995م، فإن المحاولات الهادفة لإنشاء هذه المنظمة تعود إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وذلك عند إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في 30 أكتوبر 1947 والمعروفة بالجات ثم تحوله إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995.

في ديسمبر 1945م منح الكونجرس الأمريكي رئيس الدولة تفويضاً يسمح له بالتشاور مع الدول الأخرى لتوقيع اتفاقيات دولية تجارية تنص على إجراء تخفيضات جمركية متبادلة. ثم كانت دعوة الرئيس الأمريكي في مؤتمر "بريتون وودز" لإبرام اتفاق دولي لتحرير التجارة وعقب ذلك دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد مؤتمر دولي لتنشيط التبادل الدولي للبضائع والسلع وتبنى ميثاق للمنظمة الدولية للتجارة.

وقد عقد المؤتمر في الفترة من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1947 وانتهى إلى وضع ميثاق "هافانا" بإنشاء هيئة للتجارة.

ولقد انبثق عن هذا المؤتمر خفض التعريفة الجمركية أو الحد من القيود الكمية المفروضة على واردات الدول، وقد تم تجميع هذه الاتفاقيات لتشكيل اتفاقية شاملة قد تكون بديلة عن منظمة التجارة الدولية في حال فشلت الدول في التصديق عليها.

وقد وقع هذا الميثاق في 1947 ولم تصدق عليه الولايات المتحدة خوفاً من أن ينقص من سيادتها أو حريتها في الشؤون التجارية.

وهكذا حلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أطلق عليها اسم "الجات" مؤقتاً محل منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947م وحتى عام 1995م.⁽³⁵⁾

وقد تضمن ميثاق هافانا مبادئ مهمة لا يزال لها أثر في التجارة الدولية إلى الآن، تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، ومساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية على وجه أفضل مما هو قائم، واتفاقيات خاصة بالسلع الأساسية، ومثلت هذه الأسس للبنات الأولى لقيام منظمة التجارة العالمية بعد ذلك.

وتعرف الجات بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات الدولية السلعية".

والتوقيع على الجات جاء سابقاً لبدء المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية (1947 إلى

1984) وكانت أهداف الجات تتمثل فيما يلي:

- 1- إزالة العوائق التي تحول دون التبادل الحر.
- 2- تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- 3- ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية.
- 4- تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص.

5- حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية الجات. وقد عقدت الجات عدة دورات حتى عام 1979م خصصت لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية، وتسهيل تبادل السلع، واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني وفي النتائج التي حققتها.⁽³⁶⁾

ففي الجولة الأولى التي عقدت في جنيف سنة 1947 تم تخفيض 45 ألف تعريفية جمركية تشمل سلع قيمتها 10 مليارات دولار وتشكل 50% من مجموع التجارة الدولية.

وفي الجولة الثانية التي عقدت في فرنسا سنة 1949 تم الاتفاق على تخفيض خمسة آلاف تعريفية جمركية على السلع الصناعية.

وفي الجولة الثالثة التي عقدت في إنجلترا بين 1950-1951 تم تخفيض 7800 تعريفية جمركية بما يعادل 55% من مستوى التعريفية لسنة 1948.

وفي الجولة الرابعة التي عقدت في جنيف سنة 1956 تم تخفيض التعريفية الجمركية لسلع تبلغ قيمتها ما يعادل 2.5 مليار دولار.⁽³⁷⁾

وفي الجولة الخامسة عام 1960 في جنيف أيضا تم تخفيض 4400 تعريفية جمركية لسلع صناعية قيمتها 4.9 مليار دولار.

وفي الجولة السادسة التي دعا لعقدتها رئيس الولايات المتحدة عام 1964 تم الاتفاق على تخفيض التعريفات بنسبة 30% تدريجيا خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار.⁽³⁸⁾

وفي الجولة السابعة في طوكيو عام (1973-1979) وشاركت فيها 99 دولة تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية في الدول التسع الأكثر تصنيعا في العالم على السلع زراعية وصناعية بنسبة 34% على مستوى التعريفية لسنة 1948 والتي كانت تساوي 40% فأصبحت 4.7% .

أما الجولة الثامنة وهي جولة أورجواي من سنة 1986 حتى سنة 1994 تعتبر من أهم جولات الجات وذلك للنتائج التي توصل إليها الأعضاء، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل التجارة الدولية وبالتالي على اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك حين جرت اتفاقات كثيرة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة بين الدول الأعضاء.⁽³⁹⁾

غير أن هذه الاتفاقات وإعلانها لمبدأ حرية التجارة وعدم التمييز تقضي إلى عدم المساواة في الواقع لأنها لا توقع بين أنداد، وإنما تراعى فقط مساواة شكلية في السيادة بين الدول وهو ما سعت الدول الكبرى لإرسائه من خلال هذه المنظمات في سبيل إقرار قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

إذ لا يمكننا أن نغيب تخلف الدول النامية وتراكم مديونيته التي بلغت عام 1995م ألفي مليار دولار أمريكي، هذا فضلا عن الحقيقة الواقعية بأن هذه الاتفاقات خرجت من القناة المنفردة للدول

الصناعية الكبرى فقط، وأيضاً لا يمكن أن نغفل الإمكانيات التفاوضية الضعيفة للدول النامية التي دعتها للمطالبة بإرساء قواعد جديدة أكثر عدالة في هذا المجال.⁽⁴⁰⁾

لذلك فإن أهم تطور شهدته جولة أرجواى هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 كمحاولة لتغيير القواعد الاقتصادية السائدة أو تطويرها بطريقة لتبدو مرضية لبعض دول العالم الثالث.

المطلب الرابع: منظمة التجارة العالمية (OMC)

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية، فهي الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهم يعملون على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة، لذلك لها صفة الإلزام لأعضائها فيما تم الاتفاق عليه وتملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، وتقوم على أسس أهمها مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية، ومبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية وإعطاء امتيازات للدول النامية، ومبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية.

تم التوقيع في مراكش بتاريخ 15/4/1994 على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أرجواى بواسطة 122 دولة، ودخلت المنظمة حيز النفاذ اعتباراً من أول يناير 1995.

وتم الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية تحل محل الجات في خلال سنتين على الأكثر، ويكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية.⁽⁴¹⁾

1- الأجهزة الرئيسية:

أ- المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وذلك للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقات التجارية بين الأطراف.

ب- المجلس العام: ويتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويمارس وظائف المؤتمر الوزاري فيما بين اجتماعات هذا الأخير.

وأيضاً يمارس المجلس العام وظائف أخرى مثل تسوية المنازعات وفحص السياسات التجارية.

ج- الأمانة العامة: نص الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على السكرتارية كفرع رئيسي يديره المدير العام الذي يعينه المجلس الوزاري ويحدد له سلطاته واختصاصاته ومدة تعيينه وشروط التوظيف.

ويتولى المدير العام تعيين باقي الموظفين، الذين يتميز وضعهم القانوني بالآتي:

- أن وظائفهم ذات طبيعة دولية.

- لا يجوز لهم في ممارسة وظائفهم طلب أو قبول تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة.

- يجب عليهم الامتناع عن أي عمل لا يتفق ووضعهم كموظفين دوليين.

- على أعضاء المنظمة احترام الطبيعة الدولية لوظائف المدير العام ولموظفي السكرتارية، وعدم التأثير عليهم في ممارسة وظائفهم.

2- الأجهزة الفرعية: طبقا للمادة 7/4 ينشئ المؤتمر الوزاري لجانا متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على أداء الوظائف الموكولة إليه وهذه اللجان هي:

لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، وللمجلس إنشاء لجان إضافية لأداء ما يراه مناسباً من مهام.⁽⁴²⁾

أما العضوية داخل المنظمة العالمية للتجارة فهي متاحة لجميع الدول بما فيها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات، بحيث يقبل العضو بالالتزام بمبادئ تحرير التجارة الواردة في الاتفاقات المختلفة وتقديم جداول تنازلات بتخفيضات جمركية، وقد أبحاث المنظمة لكل عضو فيها الانسحاب منها بشروط وهي:

- أن يكون الخروج بسبب وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك.

- أن يتعلق الخروج بالإخلال بالتزام واحد يفرضه الاتفاق المنشئ أو احد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

- أن يصدر قرار وزاري بهذه المسألة.

وتصدر القرارات أمام المؤتمر الوزاري والمجلس العام بالتوافق بين الحاضرين وإلا تتخذ القرارات بالتصويت إما بأغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع أو بالإجماع حسب الأحوال.

يكون التصويت بأغلبية الثلثين في الأحوال الآتية على سبيل المثال:

أ- اقتراحات تعديل الاتفاقيات التجارية (م10/10).

ب- التعديلات على أحكام جولة أورجواي أو على الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف في الملحقين 1/أ، 10/ج.

ويكون التصويت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرة والمشاركة في عملية التصويت في بعض الأحوال مثل:

1- تفسير ميثاق المنظمة أو اتفاق متعدد الأطراف.

2- إعفاء أحد الأطراف من التزام مفروض عليه بموجب الميثاق أو الاتفاق.

ويكون التصويت بالإجماع في الأحوال الآتية مثلا:

أ- المادة 4 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الحقوق الفكرية

ب- المادة 1/2 من اتفاقية التجارة في الخدمات.

ج- المادة الأولى و الثانية من اتفاقات الجات 1994م.

وفما عدا هذه الحالات الاستثنائية الثلاث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة من عدد الحاضرين إن لم يوجد توافق.

وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي:

1- تحرير التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات: ويقصد بهذا الهدف التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات وبذلك تستكمل المنظمة ما بدأتها الجات سنة 1947 وتهدف أيضا إلى إزالة القيود غير الجمركية والعقبات الإدارية.

2- رفع المستويات المعيشية للدول الأعضاء: الغرض النهائي للمنظمة هو رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال التشغيل الكامل، والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة العالمية.

3- ضمان حصول الدول النامية على نصيب عادل في التجارة الدولية: ووفقا لهذا تتخذ المنظمة التدابير اللازمة لحصول الدول النامية على نصيبها العادل من التجارة الدولية بما يتناسب مع احتياجاتها في التنمية الاقتصادية، وإن كانت المعاملة للدول النامية لازالت غير كافية.⁽⁴³⁾

4- إقامة نظام دولي تجاري دائم ومتكامل: بالرغم من قيام النظام التجاري الدولي منذ عام 1948 وحتى إنشاء المنظمة على الاتفاقات فإنه يقوم على بناء مؤسساتي له صفة الثبات والدوام، وهذا يتطلب من المنظمة أن تعمل على ثبات هذا النظام وبقائه، عن طريق تحقيق التنسيق الكامل بين سياسات الدول الأعضاء، ونفاذي حدوث أي نزاعات بين الدول الأعضاء، ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة وإسهامه في حل الخلافات التي تثار بين أطراف هذا النظام واستمرار علاقاتها ومبادلاتها التجارية.

أما الوظائف التي تقوم بها المنظمة فهي كالتالي:

1- تسهيل تنفيذ اتفاقات أرجواى: بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المنظمة بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التي تمت خلال جولة أرجواى ومراقبة تنفيذ الدول لها، وإنزال العقوبة المقررة على الدول التي تخالف هذه الأحكام.

2- الإشراف على المفاوضات المتعددة الأطراف: تعتبر المنظمة مقرا دائما لعقد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري بين الدول الأعضاء حول تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

3- إدارة نظام حل المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية: تتولى المنظمة إدارة نظام حل المنازعات وفقا للإطار القانوني للاتفاق الخاص بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات. وتتولى المنظمة إدارة نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لنظامه القانوني

المنصوص عليه في الملحق الثالث للاتفاق المؤسس للمنظمة.⁽⁴⁴⁾

و يتم تنسيق التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث ينص الاتفاق المنشئ للمنظمة على أن تتعاون على النحو المطلوب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين وهو ما يؤكد تكاتف هذه المنظمات الثلاث لدعم قواعد النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدول الكبرى على حساب الدول النامية والعمل على تكريسه.

وقد أعرب المشاركون في مؤتمر مراكش عام 1994م عن رغبتهم في أن تقيم المنظمة علاقات تعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين بهدف قيام المؤسسات الثلاث بالتنسيق فيما بينهم لأغراض وضع السياسة العامة للاقتصاد العالمي.

وتؤسس منظمة التجارة العالمية لعالم جديد تسوده المنافسة الكاملة في ظل الحدود المفتوحة، ومن ثم تحول العالم إلى سوق واحدة تكون المنافسة فيه بين قوي قد استجمع كل عناصر الهيمنة وضعيف قد أحيط بكل عوامل الضعف والوهن وهذا هو النظام الاقتصادي الدولي الذي يجب أن يسود وفقا لمفاهيم الدول الكبرى.

إنها سيطرة الدول الكبرى في أوضح صورها حين يمتد نفوذها ليشمل كل أرجاء المعمورة، فإذا كانت الرأسمالية داخل مجتمعها تقضي على الضعيف بالانزواء ثم الموت لأنه لا مجال إلا للأفضل وهو الأقوى، أما الضعيف فلا مصير له إلا الموت، فإذا يمكن أن يكون حالها مع عالم غريب عنها تسعى منذ زمن طويل للسيطرة عليه والتحكم في كل أوضاعه وممتلكاته.⁽⁴⁵⁾

إن كانت الملامح التي بدأت في الظهور توضح أن الغرب سيظل مركز العالم لقرون قادمة وستهمش باقي الأطراف، وأن اقتصاد السوق وتحرير التجارة لن يكون سوى أداة في يد الدول الصناعية الكبرى لتوجيه وإدارة العالم الجديد والحفاظ على قواعد النظام الاقتصادي الدولي السائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة.

إن جولة أرجواى هي عمل من أعمال الدول الاستعمارية لا يختلف في قليل أو كثير عن أعمال أخرى سابقة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتربط اتفاقيات الجات الجديدة القدرة على التفوق التجاري والمكاسب بالقدرة التنافسية لكل بلد وهي تتكون من عناصر مثل الكفاءة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد المتاحة ودفع تطور التكنولوجيا لتطوير الإنتاج ووصول السلع إلى الأسواق بأسعار تنافسية، وهذا كله لن تستفيد منه دول العالم الثالث في شئ لأنها لا تستطيع المنافسة مع أولئك الذين أغلقوا الأسواق على أنفسهم دهرا طويلا وحققوا تقدما هائلا وفرضوا على الدول النامية تخلفا وضعفا وقواعد لنظام اقتصادي دولي هم من أرساها.⁽⁴⁶⁾

فالحديث عن المنافسة الحرة أكذوبة كبرى ستعاني منها الدول النامية زمنا طويلا كما عانت في زمن الاستعمار والنهب قرونا، والآن يطالب الغنى الفقير بفتح أسواقه للمنافسة الحرة، وهذه المنافسة لا تكون إلا بين أعداد متساوين، والدول النامية لن تكون أبدا ندا لهذه الدول التي تضخمت وكبرت من

ثروات العالم الثالث ووضعت قواعد حسب مقاسها لتفرضها على كافة أعضاء المجتمع الدولي من الدول النامية التي لم يكن لها أي يد في وضعها أو إقرارها.

وبالرغم من السلبيات الكثيرة لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية فإن التعامل معها أصبح هو السبيل الوحيد على الأقل في الوقت الراهن، لذلك فإن الدول الأعضاء لا بد أن تتبوع السياسات والتدابير اللازمة للتكيف حتى لا تقع تحت طائلة مخالفة هذه الاتفاقيات.

وبالمقابل على منظمة التجارة العالمية أن تراعى الظروف الخاصة للدول النامية، وهكذا فإن مستقبل هذا المنظمة منوط بنوعين من التحديات تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والأخرى واقعية تتصل بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها.⁽⁴⁷⁾

وتواجه منظمة التجارة العالمية تحديات تنظيمية تتعلق بأساس العمل وإطاره، حيث أن المنظمة تعتبر امتدادا تنظيميا للإطار الذي كان قائما من قبل جات 1947 اتفاقية مراكش نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات والممارسات المعتادة التي تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947 وتصبح الأجهزة التي أنشئت في إطارها أجهزة للمنظمة ومديرها مدير المنظمة.

ونتيجة لأن جات 1947 كانت تقتصر على مجموعة اتفاقيات محدودة بقطاع تجارة السلع فقط، كذلك كانت تضم دولا محدودة عكس ما هو حادث الآن وترتيبيا على ما تقدم فإن عليها أن تتعامل مع عدد كبير من أعضائها، وتراعي ظروف كل دولة وهو ما يتطلب عملا مكثفا.

أما من ناحية أساس العمل فلا بد من تحقيق تناسق وانسجام بين عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية وغيرها حتى لا يحدث صدام بسبب كثرة المهام وتعددتها وتشابكها، وأيضا التبسيط بشأن إطار حل المنازعات داخل المنظمة.

كما تواجه المنظمة تحديات واقعية إذ لا بد أن تدرك هذه الأخيرة أنها تتعامل في إطار مسائل اقتصادية تتعارض فيها المصالح لكل دولة وتحاول كل دولة أن تحصل على وضع يحفظ وينمي من قدراتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية.

ولذلك فإن أسلوب الجزاء نتيجة مخالفة الدول لالتزاماتها لن يجدي، بل لا بد من اللجوء للتفاوض بدلا من حدوث مواجهة وقطيعة بين الدول الأعضاء.⁽⁴⁸⁾

وحتى تستطيع الدول الوفاء بالتزاماتها لها أن تطلب من المنظمة مد أجل الإعفاءات الخاصة أو العامة من حيث المدة أو النطاق، ولقد أثبت الواقع أن كثيرا من الإعفاءات أو الاستثناءات قابلة للاستمرار أو الامتداد مراعاة ونزولا على واقع الدول المختلفة، بحيث أصبح هناك ما يسمى بالتحلل المشروع من الالتزامات الدولية.

وبمقتضى هذا التحلل تمنح الدول إمكانية عدم تطبيق النصوص الدولية سواء بالنسبة لبعضها أو معظمها أو حتى في مجملها بصورة دائمة أو لفترة مؤقتة بالنظر لوجود حالات أو مبررات مشروعة تسمح بإتيان هذا السلوك وبالرغم من صعوبة ذلك فهو ممكن.

- ونهاية نستطيع أن نجمل الجوانب السلبية التي ستترتب على قيام منظمة التجارة العالمية وبخاصة للدول النامية في:
- إن اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية حتى جولة أوروغواي لم تكن شاملة لكل جوانب التبادل التجاري الدولي، فهي لم تشمل النفط والغاز وصناعاتهما، والبتير وكيمائيات، والأيدي العاملة.
 - يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بفعل الاتفاقات، وإن يكون النصيب المطلق منها لصالح الدول المتقدمة أي 86% والباقي للدول النامية.
 - هناك خسائر قد تتكبدها الدول النامية سنويا بفعل اتفاقات الجات-يقدرها بعض المتخصصين بـ100 مليار دولار.
 - إن الدول العربية غير مستفيدة من اتفاقات الجات لأن إسهامها في التجارة الدولية لا يتعدى 3.7% من إجمالي الصادرات العالمية و3.2% من إجمالي الواردات، 1.6% حصتها من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن التجارة العربية الرئيسية وهي تجارة النفط والبتير وكيمائيات غير مشمولة باتفاقيات الجات.
 - نتيجة تقليص الدعم عن المنتجات الزراعية فإنه يتوقع زيادة الأسعار للواردات الزراعية ويقدر المختصون بأن الدول العربية وحدها ستتكدب زيادة سنوية حوالي 887 مليون دولار.⁽⁴⁹⁾
 - اتفاقيات المنسوجات سوف تلحق بالفعل تأثيرا محسوسا في صناعة وتجارة الأقمشة والمنسوجات للدول النامية ومنها الدول العربية التي تمتعت بمزايا أفضل في اتفاقات الألياف المتعددة الملغاة.
 - يتوقع في قطاع الخدمات ألا يحقق نتائج طيبة في الدول النامية، لأنه يعاني عجزا شديدا وتخلفا كبيرا عكس الدول المتقدمة.
 - في تجارة الملكية الفكرية فإن فوائد الدول العربية تبدو محدودة من الناحية التجارية ويؤثر تحرير الثقافة بشدة على الثقافة الوطنية العربية في ظروف الغياب الثقافي القومي.
 - عن تحرير تجارة المنتجات الصناعية والزراعية سيلحق أضرار فادحة بالصناعات الوطنية بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام منافسة الصناعات في الدول المتقدمة.
 - تستغل الدول المتقدمة أسواق الدول النامية لصالحها، بينما تغلق أبوابها في وجه العمالة المكدسة من الدول النامية.
- وإزاء هذه السلبيات لاتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، فإن الدول النامية وغيرها مطالبة بالآتي:
- محاولة مد نطاق الإعفاءات المقررة سواء بالنسبة للمدة أو للقطاعات، وذلك يتطلب من الدول المتقدمة أن تراعي المشاكل المزممة للدول النامية وهي تطبق هذه الاتفاقيات.
 - مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بسريان حرية التجارة على كل من العمالة والبتيرول والصناعات البتروكيمياوية، لكون هذه القطاعات تمثل قدرة تنافسية كبيرة للدول النامية.⁽⁵⁰⁾

- فنبغف على الدول النامفة فف عصر التكتلات التجارية الانضواء تحت نطاق أء صور التكامل الإقلفمف منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركف الأمر الذف فكلل للدول النامفة القدرة على المنافسة مع الدول المنقءمة والإعفاء من تطبق نصوص اتفاقفات منظمة التجارة العالمية على العلاقات ففما بفنفا طبقا للماءة 24 من الاتفاقفة العامة للتعرففات الجمركفة والتجارة.

إن فشل مؤءمر سفائل المنعءد فف ءفسمبر 1999 سببه إءءار فوازن المصالح بفن الدول الغنفة والدول النامفة اقءصاءفا واجءماعفا وزراعفا وصناعفا وتهمفش الدول النامفة الذف بءا واضحا فف المؤءمر، هءه الأءفرة الفف فمرءء وءافعت عن مصالحها ضد الدول الكبرى ووءءء أن التكلل الفعال والتنسفق المسبق وتطوبر آلفاء ءفاعها عن مصالحها الاقءصاءفة والتجرفة هو الطرفة المؤءرة فف مواجهة العولمة، ولعل أهم نءائء هءا المؤءمر هو ما أعلنه الأمين العام للمنظمة ماكل مور أن علفها أن فبءء عن حلول لءءسفن أسلوب صنع القراءات بها، وأنها فءرس حلولا مناسبة تقوم على الشفاففة وعلى مءءا الفوففق بفن مصالح أعضائها البالغ عءءهم 135. خاصة وان الدول النامفة شعرت أنها ءءعت من الدول المنقءمة ففء لم فلتزم هءه الأءفرة بفءء أسواقها لمنتجات الدول النامفة، بفنما فلتزم هءه الأءفرة بما وقعته فف ءولة أورغواف 1994 مما أءى إلى فءهور اقءصاءفاها.

الخاءمة:

فشكل الفففظم السابق ءوهر الإطار القانونف للعلاقات الاقءصاءفة الدولية المعاصرة . ففصءوق النقد الدولي فسءهءف من بفن أمور عءة فءقق فباء أسعار الصرف على نحو فءكس مءى القدرة الفنافسفة لكل دولة فف ءمال التجارة الدولية (الماءة 4 من الاتفاقفة المنشئة للصفءوق) والعمل على إزالة القفوء على المءفوعات ءاربة بفن الدول الأعضاء (الماءة 8) وفءءفم الفسهفلات المالفة للمساءءة فف فءصفء الاءءلال الطارئ فف موازن مءفوعات الدول الأعضاء (الماءة 5) مع الاعءراف بسلطة الدولة فف فرض قفوء على حرية فءوفل رؤوس الأموال إلى الآارء (الماءة 7) وبعق كل دولة فف إءباع السفاسة النقدفة ءاآلفة الفف فشاء وصولا إلى الأهداف الاقءصاءفة الفففق علفها فف فءقق الاسءءءام الكامل والففمة الاقءصاءفة وفباء الأسعار (الماءة الأولى) ولا شك فف أن فقفء الدول الأعضاء بالالءزاماء الوارءة المنشئة لصفءوق النقد الدولي فكلل فففظم الفعاون الدولي فف ءمال السفاسة النقدفة الدولية .

أما البنك الدولي للأنشاء والفعمفر فهو فسءهءف بصفة أساسفة فءعمف الحركة الدولية لافءقال رؤوس الأموال الآاصة، وفءءفم القروض طوفلة الأءل للدول الأعضاء لمساءءتها على إعادة فعمفر اقءصاءفاها الفف ءربتها الحرب، أو فطوبر اقءصاءفاها الفءلفة وتكءسب هءه المؤسسة أهمية آاصة فف ضوء الأبعاء الآالفة لمشكلة الفءلف الاقءصاءف.

أما منظمة ءاء والفف ءلفنها ففما بعء منظمة التجارة العالمية ففف تقوم بوضع القواء العامة والإءراءاء اللازمة لءرففر التجارة الدولية على أساس عءم الفمفر بفن الدول الأعضاء وذلك من

خلال العمل على تخفيض التعريفات الجمركية وعلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون انسياب التجارة الدولية.⁽⁵¹⁾

ومن الواضح أن النظام الاقتصادي الدولي الذي وضعت أسسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد حقق نمواً اقتصادياً عالمياً بمعدلات كبيرة، وأدى إلى التوصل إلى مستويات إنتاج كان من المستحيل التفكير فيها قبل الحرب وإلى أنواع من المعرفة التكنولوجية التي أدهشت العالم، ولكن من الواضح كذلك أن هذا النظام قد أدى - في الوقت ذاته - إلى تزايد الهوة التي تفصل بين العالم المتقدم والعالم النامي، وهو الأمر الذي يبرر القول بأن النظام الاقتصادي الدولي - ورغم انتسابه إلى العالمية - يعبر عن المصالح الخاصة لخدمة قليلة من الدول تتمثل في الدول الرأسمالية الغربية التي تحتكر السوق العالمية وتخضعه للقواعد الفنية والقانونية التي تضعها لتحقيق مصالحها الذاتية وضمان استمرار تفوقها.

ونتيجة لذلك فقد استمرت الغلبة - في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية - لمبدأ الاقتصاد الحر الذي كان سائداً خلال القرن التاسع عشر وقت أن كانت الدول الرأسمالية الغربية تكون - وحدها - الجماعة الدولية. وكما سبق وأن أشرنا، فإن مبدأ الاقتصاد الحر يفترض إطلاق حرية انتقال العمال ورؤوس الأموال وإزالة مختلف أنواع القيود التي تضعها الدول على تجارتها الخارجية كحرية المعاملات الاقتصادية الدولية على أساس مبدأ عدم التمييز ومبدأ التكافؤ مراعاة لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول مع ملاحظة أن حرية المعاملات الاقتصادية الدولية تتحقق عملاً عن طريق الأخذ بشرط الدولة الأولى بالرعاية⁽⁵²⁾.

من المؤكد أن هذا التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية الدولية - الذي يتسم بالشكلية - لا يراعي حقائق الحياة الدولية.

إذ إن معدلات التبادل التجاري الدولي تسير في اتجاه يخدم مصالح الدول الغربية الصناعية ويضر بمصالح الدول النامية ولم يكن في وسع هذه الدول أن تنثور على هذه الأوضاع المجحفة بمصالحها وقت أن كانت مجرد مستعمرات تابعة للإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى، كذلك، فإن حصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي لم يكن من شأنه تغيير الأوضاع السابقة نتيجة لاستمرار ارتباط اقتصاديات العديد من هذه الدول بالمجتمع الغربي الرأسمالي.

ولاشك في أن إدراك دول العالم الثالث المظالم الواقعة عليها في المعاملات الاقتصادية الدولية واقتناعها بأن قواعد النظام الاقتصادي الدولي المعاصر تعتبر عقبة أمام نموها الاقتصادي قد جعلها تنثور على هذا النظام الذي أدى إلى قيام الأوضاع المذكورة، وتطالب بإقامة " نظام اقتصادي دولي جديد " أكثر عدالة ويكفل في ذات الوقت تضييق الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والعالم النامي .

والواقع أن المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد هي نتيجة لنشاط حركة تصفية الاستعمار في الستينات، والتي أدت إلى ظهور عدد كبير من الدول الجديدة تعاني من مشكلة الفقر والتخلف، التي كان لها ابلغ الأثر على العلاقات الاقتصادية الدولية.⁽⁵³⁾ هذا وتجدر الإشارة- في هذا الصدد - إلى أن مصطلح " النظام الاقتصادي الدولي الجديد " قد استخدم لأول مرة في عام 1962 في وثيقتين تقدمت بهما مجموعة من الدول الأفريقية والأسبوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة مناقشة " مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول".⁽⁵⁴⁾

كما أن المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا تقتصر على المجال الاقتصادي وإنما تستهدف في الحقيقة خلق إطار يكفل للدول النامية حسن الدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية معا، وتقوية مركزها في العلاقات الدولية عموما وتأكيدا لذلك فقد صدر عن اليونسكو الإعلان الخاص بإقامة نظام إعلامي عالمي جديد.

والواقع أن القانون الدولي العام يعترف بحق كل دولة في اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه كفيلا بتحقيق تنميتها وذلك طالما تستطيع الدولة الوصول إلى هذه الغاية بالاعتماد على مواردها الذاتية ودون المساس بحقوق الدول الأخرى. ولكن نظرا لضعف التمويل الداخلي في الدول الفقيرة فإن هذه الأخيرة تسعى جاهدة لإقرار حق موضوعي لها في الحصول على مساعدات اقتصادية في صورة مساعدات مالية مباشرة أو في صورة معاملة تفضيلية تعوضها عن ظروفها الاقتصادية السيئة.

وفي الأخير يمكننا أن نؤكد انه ورغم الجهود الجبارة التي بذلتها الدول النامية لإرساء قواعد لنظام اقتصادي دولي في إطار هيئة الأمم المتحدة باعتبارها الجهة ذات المصادقية الأكبر من بين جميع المنظمات الدولية العاملة إلا أن هذه الأجهزة الأربعة التي تحدثنا عنها هي التي ترسي النظام الاقتصادي الحقيقي على ارض الواقع وتتحكم في دواليبه وليست منظمة الأمم المتحدة، التي يتوجب عليها- انطلاقا من اعتبارها المنظمة الدولية الأولى التي لها الشرعية والصفة -إرساء قواعد عادلة تمكنها من تكييف هذه الأجهزة وفقا لضرورات إرساء نظام اقتصادي دولي عادل، وسن قوانين تؤكد على قواعد بديلة عادلة لمواجهة تحكم الدول الكبرى بواسطة هذه المنظمات في آليات وقواعد النظام الاقتصادي الدولي التقليدي.

الهوامش:

- (1) حازم البيلاوي - النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، القاهرة سنة 2000 . ص. 97.
- (2) عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات المنظمة التجارية العالمية (من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة)، دار الجامعة، الإسكندرية 2005، ص 38.
- (3) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1999. ص. 33.
- (4) Roberto lavalla, la banque mondiale et ses filiales -Aspects juridiques et fonctionnement- L.G.D.J, Paris 1972. P. 05.
- (5) حسين عمر، المنظمات الدولية -هيئات و وكالات منظمة الأمم المتحدة و منظمات التجارة والتعاون الاقتصادي - دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- (6) عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976. ص. 23.
- (7) عبد المعز عبد الغفار نجم، المرجع السابق، ص. 24.
- (8) عبد المعز عبد الغفار نجم، المرجع السابق، ص. 27.
- (9) عبد المعز عبد الغفار نجم، المرجع السابق، ص. 30.
- (10) Roberto lavalla, Op. Cit, P. 51.
- (11) Roberto lavalla, Op. Cit, P. 53.
- (12) Roberto lavalla, Op. Cit, P. 55.
- (13) عبد المعز عبد الغفار نجم، مرجع سابق، ص. 63.
- (14) عبد المعز عبد الغفار نجم، مرجع سابق، ص. 63.
- (15) D. Carreau, le Fonds monétaire international, Armand Colin, Paris, 1970. P. 17.
- (16) D. Carreau, Op. cit, 20.
- (17) D. Carreau, Op. Cit, 21.
- (18) إبراهيم بن عيسى العلي العيسى، صندوق النقد الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق، القاهرة 1987. ص. 13.
- (19) إبراهيم بن عيسى العلي العيسى، مرجع سابق. ص. 15.
- (20) إبراهيم بن عيسى العلي العيسى، مرجع سابق، ص. 22.
- (21) D. Carreau, Op. Cit, P.37.
- (22) K.DANN, le système monétaire international, Paris, P.U.F, 1985, p. 433.
- (23) K.DANN, Op. Cit, P. 437.
- (24) K.DANN, Op. Cit, P.438.
- (25) A. Altshuler, the international monetary law, progress public. London, 1988, p.236.
- (26) A. Altshuler, Op. Cit. P. 240.
- (27) A. Altshuler, Op. Cit. P. 241.
- (28) A. Altshuler, Op. Cit. P. 243.
- (29) محمد عبد الشفيق، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع، القاهرة 1995 .
- (30) محمد عبد الشفيق ، مرجع سابق.
- (31) K.DANN, Op. Cit, P. 442.
- (32) K.DANN, Op. Cit.
- (33) A. Altshuler, Op. Cit.
- (34) مصطفى سلامة حسين ، قواعد الجات- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت 1998، ص. 24.
- (35) مصطفى سلامة حسين ، مرجع سابق، ص. 25.
- (36) سامي عفيفي حاتم - الاتفاق العام للتعريفات التجارية- الجات (الأسس و المبادئ)-مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، القاهرة 1994 .
- (37) صفوت عبد السلام، تحرير تجارة الخدمات في ظل اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، منشور بمجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس للعلوم القانونية والاقتصادية، السنة 40، العدد الأول، جانفي 1998. ص. 51.
- (38) علي عبد العزيز سليمان، اتفاقية الجات، المكاسب و المخاوف السياسية الدولية، عدد 116، القاهرة أبريل 1994.

(39) خالد سعد زغلول حلمي، الجات و الطريق إلى منظمة التجارة العالمية و أثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق جامعة الكويت، جوان 1996. ص. 81.

(40) الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، بيروت 1995.

(41) ماجدة شاهين، منظمة التجارة العالمية و مستقبل الدول النامية، ملحق الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 1996.

(42) أحمد أبو الوفا ، المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية، مجلة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1996 ص 525 – 570 .

(43) المصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد العالمي، 2007/12/16، www.algazeera.net

(44) المصطفى ولد سيدي محمد، مرجع سابق.

(45) ابراهيم غرابية ، العولمة والنمو والفقير-بناء إقتصاد عالمي شامل، 2007/12/16، www.algazeera.net

(46) ناصح المرزوقي البقمي، العولمة الإقتصادية، 2007/12/16، www.IslamEcon.com

(47) عبد الحفيظ الصاوي، العولمة الإقتصادية – أبدية ام ظرفية، 2007/12/16 ، www.Islamonline.net

(48) سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية المتخصصة، (الوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية)، شركة ناس للطباعة، القاهرة 1997.

(49) سعيد سالم جويلي، مرجع سابق .

(50) سعيد سالم جويلي، مرجع سابق.

(51) Bruno Oppetit, Droit du commerce international. P.U.F.Themis – 1979.

(52) Milan Sahovic, Influence des états nouveaux sur la conception du D.I. AFDI .1966. P. 22.

(53) Claude Albert colliard, institutions des relations internationales, DALOZ -1978. P. 51.

(54) David Wight nan, l'intérêt du développement du tiers monde pour l'économie des pays industriels, Document d'information No 5 du centre de l'information économique et sociale de L'ONU. P. 17.